

## بيان مشروع البدائل

### العدالة التربوية من أجل تحول اجتماعي: إطار للعمل

نحن الموقعون أدناه، نؤمن بأن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية الحالية تعيد إنتاج علاقات القوة التي تؤدي إلى تفاوتات عميقة وتهدد في نهاية المطاف الحياة على هذا الكوكب. نحن ندافع عن طرق تربوية بديلة وأنظمة تعليم عادلة ومتجددة من شأنها أن تدعم التحولات الاجتماعية التي نحتاجها لخلق عالم أكثر ثراءً وإنصافاً واستدامة.

تدفع الأزمات العالمية القائمة والمتداخلة البشرية والكوكب الحي نحو الانهيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. هذه الأزمات - التي نشهدها حالياً خلال وباء فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، والتفاوتات الهيكلية، ووحشية الشرطة والعنصرية، والنظام الأبوي عميق الجذور، والفوضى المناخية المتسارعة، والتهديد المستمر بالحروب - مدفوعة عالمياً بالرأسمالية والعسكرة. يجب أن نغتتم هذه اللحظة التاريخية الفريدة لإعادة تصور التعليم العمومي وتغييره جذرياً كنقطة انطلاق لتحولات أعمق من شأنها أن تعزز التضامن والتعاون البشريين وتضع حداً للعنصرية والنظام الأبوي والرأسمالية. نحن نرفض الفكرة القائلة بأن أولوية التعليم هي بناء " رأس مال بشري " نؤكد أن أولويات التعليم يجب أن تشمل النظم البيئية المتجددة وعدالة اجتماعية أكبر للأجيال الحالية والمقبلة. هذا يتطلب إنشاء أنظمة تعليمية عادلة، وهو ما لا يمكننا تحقيقه إلا كجزء من نضال أوسع من أجل التحول الاجتماعي في جميع المجالات الأخرى، وخاصة الاقتصاد والسياسة.

النضالات التقدمية ضرورية لتشكيل عقود اجتماعية جديدة تخدم المصالح الجماعية للكثيرين بدلاً من المصالح الشخصية للقلة. يعكس تاريخ البشرية سلسلة من التحولات الاجتماعية المعقدة والمتراصة التي شكلتها علاقات القوة: من الزراعة إلى التصنيع، إلى الغزو الاستعماري، والديكتاتوريات الاستبدادية، وما بعد الاستعمار، والعملة النيوليبرالية، والثورات الرقمية والتواطؤ بين رأسمالية المراقبة ودولة الأمن القومي التي نراها اليوم. تنتج كل طبقة مهيمنة جديدة أيديولوجية تديم هيمنتها، وتبتر التفاوتات التي تخلقها على الدوام، وتعزز التثاؤم بأن التغيير غير ممكن على الإطلاق. غالباً ما تنطوي هذه الهيمنة الأيديولوجية على إنشاء والتقييد بأنظمة تعليمية تعزز الافتراضات الهرمية والمفاهيم الثنائية الصارمة - بشري / غير بشري، ذكر / أنثى، عقل / جسد، علماني / روحي، متفوق / دوني، حضري / ريفي، نحن / هم - التي تفترض الحق في غزو واستغلال العالم الطبيعي وجميع الكائنات الحية. في أعقاب العمولة والهجرة المتزايدة الناتجة عن الصراع وتغير المناخ، نشأت الشعوبية المعاصرة المستبدة، والوطنية، والأبوية، والاستعمارية الاستيطانية في جميع أنحاء العالم وأحكمت قبضتها مما زاد من حدة المفاهيم الثنائية وانعدام الأمن الاجتماعي.

في الوقت الحاضر، يتم تشكيل أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم بروح الرأسمالية النيوليبرالية، وأفكار الكفاءة، ومعدل العائد، والاختيار، والمنافسة، والنمو الاقتصادي. تمنح هذه الأيديولوجية الشركات عبر الوطنية الغنية والمليارديرات سلطة مطلقة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي والنظم السياسية الوطنية، وإدامة النشاط الاقتصادي الاستخراجي القائم على الكربون مما ينتج عنه استهلاك غير مقيد وتدهور خطير للنظم البيئية. تعمل أنظمة التعليم المنظمة بهذه الطريقة على تعزيز وإضفاء الشرعية على عدم المساواة الاجتماعية والفصل والتقسيم الطبقي داخل الدول وعبرها. ومع ذلك، بقدر ما يعكس التعليم الهيمنة السائدة، فإن التعليم هو أيضاً موقع محوري للخلاف. الدول الاستبدادية التي تدرك جيداً أن التعليم يمكن أن يكون قوة للتغيير، تتحرك بسرعة لاستخدامه كأداة لضمان الامتثال والسيطرة.

وبالتالي، فإن هذا العالم مظلم للعديد من الأطفال والشباب حيث جودة التعليم التي يتلقونها مقسمة بشكل متزايد حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي لأسرهم. يتم تنظيم التعليم على نحو متزايد في الأسواق التنافسية التي تخلق وترسخ عدم المساواة بين العرق والطبقة والنوع حيث يتنافس مقدمو الخدمات والمتعاقدون من القطاع الخاص، وكذلك المعلمون والطلاب، ويتم تصنيفهم على أساس كفاءة التكلفة

والاختبارات الموحدة: نموذج تعليم مسلح يتم تقديمه عبر الموازنات العامة المقيدة، مع التركيز على معايير النتائج، وتكوين الرأس المال البشري، والمعدل الاقتصادي للعائد وتحسين الموارد. يعزز هذا النموذج الاستثناء البشري، والتحيز العنصري، واستعلاء البيض، وتشويه الاختلاف، وإضفاء الشرعية على عدم المساواة الاقتصادية والسياسية، والفردية المفرطة، والنمو الاقتصادي الجامح، والاستقبال غير النقدي للخطاب الإعلاني والامتثال للحكم الاستبدادي. تتمثل إحدى النتائج في التناقض الغريب المتمثل في أن السكان الأكثر تعليماً في تاريخ البشرية يتسببون بشكل جماعي في الانهيار البيئي لأنظمة الكوكب الحي، وهو عمل من أعمال الانتحار الجماعي والإبادة البيئية.

على مدى الثلاثين عاماً الماضية، دفعت الدعوة المستمرة من قبل المجتمع المدني ونقابات التعليم العالم إلى تبني الحق في التعليم والتطلع إلى التعليم للجميع: اتسع نطاق التعليم الإلزامي ليشمل مستويات غير مسبوقه - بإشراك ما يقرب من ملياري طفل كل يوم. تفترض معظم العائلات الآن أن إكمال مرحلة 8 إلى 12 عاماً من التعليم أمر ضروري لمستقبل أطفالهم وتفترض معظم الحكومات أن توفير التعليم العمومي المجاني لجميع الأطفال والشباب هو سياسة عامة جيدة. لكننا بعيدون عن تحقيق ذلك. جزئياً، أدت المظالم الهيكلية الأوسع نطاقاً التي سببتها العقود الأربعة الماضية من أصولية السوق إلى استمرار نقص تمويل القطاع الاجتماعي والانتقاص من جميع الأنشطة الحكومية باعتبارها "غير فعالة" و "مهذرة". وبالتالي، كان تمويل التعليم غير كافٍ على الإطلاق، وهناك حاجة إلى مزيد من التمويل وهو ممكن، من الحكومات الوطنية وكذلك المنظمات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

ليس الأمر أنه لا يوجد مال. تجد الحكومات دائماً الأموال التي تنفقها على الجيش والشرطة والأمن والمراقبة ورعاية الشركات. لمواجهة هذه الأيديولوجية، يجب أن نفصح النذرة باعتبارها أسطورة والتكشف كخيار سياسي متعمد لدفع أجندة الخصخصة النيوليبرالية. بينما تعكس أهداف الإنفاق على التعليم إجماعاً عالمياً، فإن معظم الحكومات لا تفي حتى بهدف إنفاق 20٪ من ميزانياتها و6٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم. لقد وعد المجتمع الدولي منذ عقود بتخصيص 0.7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لكنه يخصص جزءاً صغيراً فقط. وكل هذه الأهداف تقلل إلى حد كبير من الحاجة.

نحن بحاجة لكسب هذه الحجج المؤيدة في المجال العام. المشكلة تتجاوز التمويل. المؤسسات المالية الدولية - مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - هي مؤسسات استعمارية جديدة تروج للنيوليبرالية، ما يسمى بسياسات إجماع واشنطن حول العالم. كان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور رئيسي في التأثير على سياسات التعليم (وغيرها من السياسات الاجتماعية). بدلاً من دعم التعليم، يقيد صندوق النقد الدولي إنفاق الدولة على تعيين المعلمين وغيرهم من العاملين في القطاع العام. يدعي البنك الدولي أنه مصدر للمشورة الموضوعية القائمة على الأبحاث، ولكن على مدار العقود الأربعة الماضية، استند في توصياته إلى أيديولوجيته النيوليبرالية. لقد حان الوقت لمؤتمر بريتون وودز جديد للنظر في إصلاح شامل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

نحن ندعو لتغيير جذري. يجب على جميع الحكومات أن تنشئ تعليماً عمومياً مجانياً من الطفولة المبكرة حتى التعليم العالي الذي سيمكن من إعادة تقييم نقدي وتشاركي وديمقراطي لكيفية تفكيرنا وعملنا معاً في العالم. يتطلب توفير التعليم كحق من حقوق الإنسان أنظمة عامة ممولة بالكامل، وممولة بشكل مستدام من خلال أنظمة ضريبية وطنية وعالمية تدريبية وقابلة لإعادة التوزيع بمساعدة غير مشروطة من المجتمع الدولي. يجب أن يرفض المنهج التعليمي بشدة التواطؤ الطبع للمستهلكين الذي يغذي الاحتباس الحراري وكرثة المناخ. يجب أن يكون التعليم، المتجذر في المجتمع، وثيق الصلة ثقافياً وأن يعزز القيم الإنسانية لمناهضة العنصرية، ومناهضة التمييز ضد المرأة، والتضامن، والتماسك الاجتماعي، والتعاطف، والخيال، والإبداع، والتنمية الذاتية، والسلام، والإشراف البيئي، وتعزيز الديمقراطية. يحتاج المعلمون إلى الاستقلالية المهنية وظروف العمل الجيدة، ومن خلال النقابات والمنظمات الأخرى، لصوت رئيسي في صنع السياسات. وبالمثل، يجب أن يكون للطلاب والمنظمات التي تمثلهم صوتاً في صنع القرار السياسي والتربوي، مع الاعتراف الكامل بحقوقهم في المشاركة.

يحتاج العالم إلى مراجعة جذرية للتعليم من شأنها أن تساعد في التحول وخلق مجتمعات متجددة. سيتطلب ذلك عقدًا اجتماعيًا جديدًا يقدّر الإنفاق الاجتماعي فوق الإنفاق العسكري والأمني ويتجاوز المصالح الضيقة لقطاع الشركات وشركات تكنولوجيا التعليم وسلاسل المدارس الخاصة والجهات التجارية الأخرى في قطاع التعليم. ندعو إلى عكس الاتجاه نحو خصخصة التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى واستبعاد منطق الأعمال عن التعليم وصنع السياسات الاجتماعية. بدلاً من ذلك، نستفيد من نضالات ودروس الطلاب والمعلمين المنظمين، والحركة النقابية ككل، والمنظمات المجتمعية الديمقراطية - بما في ذلك جمعيات الأقليات والمهاجرين واللاجئين - بالإضافة إلى وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات والمهنيين الذين يشاركوننا التزامنا لتعزيز العدالة في المجتمعات المعيبة التي نعيش فيها. لقد طورت هذه المجموعات بالفعل بدائل للعدالة التعليمية، بما في ذلك المدارس وبرامج التعليم غير الرسمي التي تدعم السيادة الاشتراكية والسكان الأصليين والسود في القرن الحادي والعشرين، وإنهاء الاستعمار، وحياة السود مهمة، وإلغاء العبودية، وأساليب التدريس النقدية.

تعتمد العدالة في التعليم على النهوض بأهداف العدالة في أربعة مجالات:

- 1. العدالة الاجتماعية - بناء التعليم من أجل الإنصاف والتحول والحياة المتجددة*  
يجب أن تعيد أنظمة التعليم توجيهه نفسها نحو مكافحة عدم المساواة والظلم في مجتمعاتها، وتعزيز العدالة العرقية والنوعية والعدالة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونماذج الإدماج التي ستدرس كيفية العمل بشكل جماعي وقيادة التحول في التعليم والمجتمع.
- 2. العدالة المناخية - تعلم كيفية العيش على كوكب الأرض بشكل متجدد*  
نحن بحاجة إلى صفقة عالمية خضراء جديدة وأنظمة تعليم عمومية تعلم البيئة البشرية وقيم الإشراف التي ستسهل هذا التحول الآن وفي المستقبل.
- 3. العدالة الاقتصادية - تمويل التعليم والخدمات العامة الأخرى في اقتصاد متحول*  
يجب أن يلبي النظام الاقتصادي الاحتياجات الحقيقية لجميع الناس من خلال التركيز على الإنصاف والفرص وليس الربح. يجب أن يمثل هذا الوفاء تحولاً أساسياً من الرأسمالية إلى الديمقراطية في مكان العمل واقتصاد قائم على إعادة التوزيع بشكل جذري والذي يعطي الأولوية للضرائب التصاعدية والإنفاق التدريجي على الخدمات العامة للجميع، على الصعيدين الوطني والعالمي.
- 4. العدالة السياسية - إعادة صياغة الالتزام السياسي على جميع المستويات*  
يجب أن نبتعد عن الاستبداد والقومية المعادية للأجانب. يجب علينا تنشيط التضامن العالمي وتنمية التعاون الدولي، وتعزيز الحركات الشعبية التقاطعية العالمية. نحن بحاجة إلى تطوير ديمقراطيات أكثر شمولاً وتشاركية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

لا تشير هذه الأفكار الأولية إلى سراب طوباوي بعيد؛ بل إنها تستند إلى أفكار وأعمال العديد من المجموعات والمنظمات التقدمية حول العالم. نحن الموقعون أدناه، نعتبر هذه الأفكار من أجل إعادة تصور جذري للتعليم والمجتمع باعتبارها اتجاهات ضرورية لمواجهة الأزمات الشديدة التي يواجهها الكوكب والتغلب عليها.